

تحليل وقياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان (دراسة قياسية للفترة 1992-2021م)

Analyzing and measuring the impact of external debt on economic growth in Sudan, an econometric 1992-2021.

د. سليمان خليفة مردس عجب: أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية،
جامعة غرب كردفان، السودان

د. معتز ادم عبد الرحيم محمد: أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية،
جامعة غرب كردفان، السودان

Dr. Suliman Khalifa Mordas Agab: Assistant professor, department of
économico, West Kordofan university, sudan.

Email: wmordas122@gmail.com

Dr. Mutaz adam abdalraheem Mohammad: Associate professor,
department of économique, West Kordofan university, sudan.

Email: mutazadamabdalraheemalseleical@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.248>

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2021م وإلقاء الضوء والتعرف على حجم الدين الخارجي في السودان وتحليل العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في السودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال ما هو أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2021 وهل توجد علاقة توازنية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في السودان، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لأنه يناسب الظاهرة، وذلك لتوضيح حجم وتطور الدين الخارجي وأعبائه في السودان وتأثيره على النمو الاقتصادي كما تم استخدام المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين. ومن أهم نتائج الدراسة: قيمة معامل الدين العام بلغت (-89) وهي قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الدين العام والنمو الاقتصادي. أي كلما انخفضت معدلات الدين العام تزداد معدلات النمو الاقتصادي. ومن أهم توصيات الدراسة توجيه الدين العام إلى القطاعات الإنتاجية بدلاً من القطاع الاستهلاكي حتى يكون له انعكاس ايجابي على النمو الاقتصادي، واستلام الدين الخارجي في شكل مدخلات إنتاج حتى تساهم في عملية الإنتاج بدلاً من المدفوعات النقدية التي يتم استخدامها في عملية شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي، النمو الاقتصادي، السببية، العلاقة التوازنية، السودان.

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of external debt on economic growth in Sudan during the period 1990-2021 and shed light and identify the size external indebtedness in Sudan and the problem of the study was addressed in the question, what is the impact of external debt on growth the economy in Sudan during the period 1990-2021, and is there a balancing relationship between external debts? economy growth in Sudan, and the study used the descriptive analytical approach in the study because it is more the curricula are widely used in the state of social and human phenomena, and it is appropriate for the phenomenon that is the subject of the thesis to clarify the size and development of external debt and its enemies in Sudan and its impact economic growth, the method is

used but I build a standard model to measure the impact of external debt and economic growth by testing the relationship causality between the two variable, and secondary sources were used in the study, among the important results of the study: the value of the coefficient of public debt reached (-820005) which is a negative value and indicates the presence of a high family among the public debt and economic growth, as you imagined the rates of public debt, the rates of economic growth are increasing, and this is not consistent, one of the most important recommendations of the study is to direct the public debt to the productive sectors instead of the consumer sector, in order to have a positive impact on economic growth, and the receipt of foreign debts the form of production inputs even contributed to the production process rather than the cash payment they are used in the process of purchasing consumer goods and services.

Keywords: external debt, economic growth, causal, balancing relationship, sudan.

المقدمة:

تعد مشكلة الدين الخارجي واحدة من أكبر المشكلات التي تواجهها اقتصاديات الدول المتخلفة وذلك لما تخلفه من أثر سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وارتبطت خطط التنمية في الدول النامية بالمديونيات الخارجية وذلك حتى يتم توفير التمويل اللازم للتنمية، ويعود ذلك إلى ضعف المدخرات المحلية وارتفاع معدلات الاستهلاك وضعف الإنتاج وضعف الاستثمارات المحلية وارتفاع معدلات التضخم وقلة الصادرات لذلك تلجأ الدولة إلى الدين الخارجي عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية والدول الصديقة في المحيط الإقليمي والعالمي.

السودان ظل يعاني من تشوهات اقتصادية بسبب قصور السياسات الكلية التي أدت إلى تراجع مخرجات قطاعاته الأمر الذي أدى إلى إنقاص حجم الصادر مع تزايد الواردات وتزايد عجز الموازنة العامة في السنوات الأخيرة من الدراسة، كل هذه المشكلات ألقت بظلالها على النمو الاقتصادي الأمر الذي جعل السودان يلجأ إلى المؤسسات الدولية للاقتراض مع تراكم الديون السابقة وأعبائها مما جعلها أزمة تهدد استقرار الدولة واستقلاليتها، لذلك تحاول هذه الدراسة تحليل وقياس وتفسير أثر ديون السودان الخارجية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1992-2021م.

مشكلة الدراسة:

هنالك علاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي كما أشارت بعض الدراسات بذلك، ولأن الدين الخارجي أحد أدوات السياسة المالية فيكون له انعكاس على النمو الاقتصادي. لذلك تأتي تساؤلات الدراسة كالآتي:

1- ما هو أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2021؟

2- هل توجد علاقة توازنية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في السودان؟

فرضية الدراسة:

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي.

2- هناك علاقة توازنية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في السودان.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والكمي على النحو التالي:

• استخدم المنهج التحليلي الوصفي لأنه يناسب الظاهرة من أجل توضيح حجم وتطور الدين الخارجي وأعبائه في السودان وتأثيره على النمو الاقتصادي، وتم استخدام المصادر الثانوية في هذه الدراسة.

• والمنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الدين الخارجي كأحد محددات النمو الاقتصادي وذلك من خلال اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين، حيث تم ذلك باستخدام برنامج التحليل .ARDL

أهداف الدراسة:

1- بيان أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2021م.

2- التعرف على حجم الدين الخارجي في السودان.

3- إبراز دور النمو الاقتصادي كمؤشر للتقدم الاقتصادي وتحليل العلاقة بينه وبين الدين الخارجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري في توضيح وإبراز تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي، أما من الجانب التطبيقي فهو يعطي نظرة حول أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي

في السودان خلال فترة الدراسة، كما تكمن أهمية الدراسة في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات الاقتصادية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

الرغبة الأكيدة في معرفة أثر الدين السودان الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان. أيضاً الرغبة في تقديم توصيات تساعد الحكومة في تحقيق نمو اقتصادي، لما له من أهمية بالغة لمتخذي القرارات في ظل الوضع الراهن.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول يتناول الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، والمحور الثاني يحتوي على الإطار النظري للدراسة ويتكون من الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، والمحور الثالث منهجية التحليل والدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1 – دراسة أحمد عزت محمود وآخرون (2021)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المديونية الخارجية والوقوف على تطوراتها ورصد أسبابها والتعرف على ماهية النمو الاقتصادي ونظرياته، ومعرفة تطورات معدل النمو الاقتصادي المصري خلال فترة الدراسة، افترضت الدراسة وجود علاقة سببية مباشرة بين معدل النمو في الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو في الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي ووجود مقدرة للتنبؤ بنموذج الدراسة، لذا أصبح من الضروري الوصول لإستراتيجية لإدارة الدين الخارجي لمصر¹.

2 – دراسة منال جابر مرسي (2020)

هدفت الدراسة إلى تحليل ملف الدين الخارجي المصري من جوانبه المختلفة والمتعددة والمتنوعة للوصول لصورة واضحة لمدى قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها، مع تقدير أهم العوامل التي تؤثر في الدين الخارجي، افترضت الدراسة وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي مع وجود تأثير سلبي للتضخم على الدين الخارجي، وأيضاً وجود علاقة سببية بين حجم الاحتياطي

¹ – أحمد عزت محمود المتولي وآخرون، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 8 سبتمبر 2021م.

النقدي وحجم الدين الخارجي، اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج القياسي للظاهرة وبناء نموذج قياسي يوضح أهم العوامل التي تؤثر في حجم الدين على كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي ومستوى التضخم في مصر خلال فترة الدراسة، وأن القروض الخارجية في معظمها من النوع الصعب الضار بالاقتصاد لأنها قصيرة ومتوسطة الأجل ومرتبعة التكلفة¹.

3 - دراسة بوشنب موسى وخميس كريم (2021)

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1998-2019م بعد التخلص من متغيري خدمة الدين وسعر الصرف الأجنبي ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً بالإبقاء على متغيري الدين الخارجي والاحتياطيات الأجنبية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدين الخارجي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة².

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: الدين الخارجي:

تلعب القروض الأجنبية والمنح دوراً مقدراً في تحريك جمود اقتصاد دول العالم الثالث وغالباً ما تلجأ الدول للاستدانة الخارجية من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية لأسباب مختلفة منها دعم مشاريع البنى التحتية وزيادة الإنتاج ومعالجة مشاكل الحساب الجاري.

مفهوم الدين الخارجي:

يعرف الدين العام الخارجي بأنه تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الأفراد والمؤسسات والحكومات الخارجية أو من المؤسسات العالمية والإقليمية. وأيضاً هي تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج.

نشأة المديونية الخارجية:

بدأت مشكلة المديونية الخارجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أي فترة الرأسمالية العالمية في المنافسة الحرة كانت العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الأقل تقدماً

¹ - منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية، جامعة سوهاج، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 8، أكتوبر 2020م.

² - بوشنب موسى وخميس كريم، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1990-2019م باستعمال المربعات الصغرى المصححة كلياً، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو 2021م.

تتخذ شكل مبادلات سلعية متعددة وتتميز بقدر كبير من حرية التجارة وبخضوع هذه المعاملات للتسوية طبقاً لقاعدة الذهب كانت البلاد الأقل تقدماً تصدر للخارج المنتجات الزراعية كالمواد الغذائية والمواد الخام وتستورد في مقابلها منتجات صناعية استهلاكية من الدول الرأسمالية.

إن ظاهرة اقتراض الدول الأقل تقدماً من العالم الخارجي كانت موجودة خلال فترة الرأسمالية حيث قامت بعض الدول بإعطاء قروض مختلفة وبشروط مجحفة للغاية لحكومات الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات اقتصادية واسعة وذلك لتمويل بعض مشروعات ولعلاج بعض مشاكلها الداخلية.

أنواع القروض:

1- قروض محدودة الأجل وقروض غير محدودة الأجل: هي القروض التي تتعهد الدولة برد الأصل والفائدة في ميعاد معين مستقبلاً أما تلك التي لا تتعهد فيها الحكومة بتحديد موعد السداد فتسمى قروض غير محدودة الأجل.

2- قروض مجدولة وقروض غير مجدولة: هي قروض طويلة الأجل أما القروض غير المجدولة فهي الديون التي يتم سدادها خلال نفس العام الذي حصلت فيه الدولة على القرض⁽¹⁾.

أسباب الاقتراض:

تترتب على الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها معظم دول العالم الثالث حاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بالذات ومشروعات البنية الأساسية وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي ومن ذلك الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية.

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تطور إجمالي حجم الديون الخارجية في الدول النامية، نذكر منها:

1- عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي لهذه الدول بسبب تقلب حصيلة وركود صادراتها من المواد الأولية.

2- زيادة مبالغ النقد الأجنبي لخدمة أعباء هذه الديون ولجوء الدول النامية للحصول على هذه المبالغ عن طريق المصارف التجارية.

ولعل مما زاد مشكلة الدين الخارجي تعقيداً عند قيام عدد كبير من الدول النامية بالاقتراض من أجل الاستهلاك والاستثمار في مشروعات غير ذات جدوى.

¹ - عبد الرحمن حسن على حمد (2016): اقتصاديات المالية العامة، الخرطوم، لنا للطباعة والنشر.

أثار الديون الخارجية:

منذ أن اتجهت الدول النامية إلى التنمية كهدف أساسي من أهداف سياستها الاقتصادية حسب الحاجة إلى توفير رؤوس الأموال بجانب عناصر الإنتاج الأخرى كما واجه كثيرا منها عجزا في مواردها الذاتية عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية سواء بسبب ما تعانيه الدول من نقص في الموارد أو بسبب أحجام رؤوس الأموال من الإقبال على الاستثمار كما تمكن القروض الدول من استيراد ما تحتاج إليه من مدخلات إنتاج.

الأثر الاقتصادي:

- 1- استخدام حصيلة القروض الأجنبية في استيراد سلع استهلاكية يعاني السوق المحلي من نقص في عرضها ويترتب على ذلك زيادة المعروض من السلع وبالتالي مع ارتفاع أسعارها
- 2- استخدام حصيلة القروض الأجنبية في استيراد سلع كثيفة رأس المال لمشروعات التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة معدلات التوظيف الكامل ورفع مستوى الدخل القومي.

الأثر التنمية الاقتصادية:

تفاقم مشكلة الدين الخارجي في الدول النامية قد أدى إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية وذلك للأسباب الآتية:

- أولا: أثر تزايد أعباء خدمة الديون.
- ثانيا: تزايد أعباء خدمة الديون وأثرها في إضعاف القدرة على الاستيراد.
- ثالثا: أثر تزايد أعباء الديون على معدل الادخار المحلي.
- رابعا: تزايد العجز في الميزان التجاري.

ثانياً: النمو الاقتصادي:

تعريف النمو الاقتصادي:

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزداد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، ويعرف أيضاً أنه الزيادة في سلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي¹.

¹ - توادير ميشيل (2006): "التنمية الاقتصادية"، ترجمة: حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض، ص 31 .

هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشكلات الاقتصادية¹.

عناصر ومحددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، وحيث نجد من أهمها: تراكم رأس المال؛ رأس المال البشري؛ التقدم التكنولوجي حيث:

1- تراكم رأس المال:

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية فتراكم رأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد النمو الدخل. وتوالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأسمالي وهنا نذكر بفكر "كينز" الذي ربط مفهوم رأس المال بالاستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج عائداً أو دخلاً في المرحلة اللاحقة وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال. وبالتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة².

2- رأس المال البشري:

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ويعتمد هذا العنصر على السكان فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، وبالتالي الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لا بد من التوازن مع مقدار رأس المال المادي حيث أن الزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

3- التقدم التكنولوجي:

وهذا يعبر عنه بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه، ويرى الاقتصاديون أن التقدم التكنولوجي له ثلاثة أصناف وهي:

¹ محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم"، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص70.
² عبد القادر غطاس بعنوان "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" الفترة الممتدة بين 1990-2006، ص2.

- التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجي المحايدة.
- التقدم التكنولوجي (TP).
- التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP).

الدين الخارجي في السودان خلال الفترة 1992-2020م:

تعتبر الديون الخارجية من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد السوداني، حيث تراكمت الديون من الدول والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى، ويتضح من الجدول (1) أن رصد الدين الخارجي بلغ (45) مليار دولار بنهاية العام 2015م وهو يشمل الدين زائداً الفوائد التعاقدية المتراكمة والفوائد التأخيرية (الجزائية) كما يمثل متوسط نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-2015م ما يعادل 159% مقارنة بالمعيار الدولي لاستدامة الدين الخارجي 30% وتشير التجارب إلى أنه كلما كان الاقتصاد مثقلاً بالديون سواء الداخلية أو الخارجية فإن ذلك يؤثر عليه سلباً، وهذا المبلغ من الديون وتراكم فوائده عبر السنين يدل على أن المبالغ التي تمت استدانتها لم توظف في تطوير القطاعات الإنتاجية وإنشاء البنيات الأساسية المرتبطة بها، وبالنظر إلى المؤسسات التي تم إنشائها عبر الاستدانة من الخارج يتضح أن معظمها أما متوقف عن العمل أو ذات عائد اقتصادي ضعيف والدليل على ذلك أن الديون تراكمت بسبب عدم مقدرة تلك المؤسسات على الإنتاج وتمكنها من سداد تلك الديون في التواريخ المحددة (DUR Date).

ويلاحظ أن متوسط أصل الدين إلى إجمالي الدين خلال الفترة 1993-2015م بلغ نحو 45% مما يعني أن نسبة كبيرة من هذه الديون عبارة عن فوائد مما يؤكد الشروط القاسية التي تم التعاقد بها لاستيراد معظم هذه الديون، إضافة إلى أن الديون الخارجية تمثل تراكم لمديونيات منذ السبعينيات تم تخصيصها لمشروعات غير مدروسة فنياً واقتصادياً بصورة كافية بما يعين على توليد موارد مالية تعين الدولة في سداد تلك الالتزامات الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج وتراكم أقساط الديون المستحقة والفوائد وبالتالي تنامي الاختلالات في ميزان المدفوعات. أصبح الدين الخارجي عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد وأثر سلباً على تعامل المنظمات والجهات الدولية المانحة مع الاقتصاد السوداني وخاصة فيما يتعلق بعجز ميزان المدفوعات¹.

¹ موسى الفاضل مكي، تطور أداء القطاع الخارجي في السودان، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد الثاني والثمانون، ديسمبر 2016م، ص 26-27.

الجدول (1): يوضح تطور الدين الخارجي للفترة 1992-2021م

الفوائد التعاقدية والتأخرية	الأصل	إجمالي الدين	العام	الفوائد التعاقدية والتأخرية	الأصل	إجمالي الدين	العام
17,985	8,913	31,873	2007	-	-	15,565	1992
19,060	9,066	33,542	2008	5,459	10,106	15,565	1993
20,280	9,417	35,687	2009	6,201	10,989	17,194	1994
22,017	10,564	37,805	2010	6,931	11,529	19,356	1995
23,500	10,456	39,800	2011	8,615	11,801	19,451	1996
24,499	10,818	41,733	2012	8,585	11,651	19,357	1997
44,379	18,003	44,400	2013	8,708	11,486	20,483	1998
43,748	17,121	43,700	2014	9,486	11,005	20,546	1999
44,830	17,873	45,000	2015	9,737	7,921	20,521	2000
23,985	8,913	45,400	2016	10,094	7,777	20,798	2001
26,985	19,700	48,200	2017	11,714	8,209	23,605	2002
25,400	19,613	49,900	2018	13,357	8,641	25,703	2003
28,505	32,603	50,500	2019	14,140	8,940	26,784	2004
34,600	8,913	77,200	2020	14,522	8,777	27,006	2005
-	-	-	-	15,632	8,776	28,547	2006

المصدر: بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي

من الجدول أعلاه نلاحظ تصاعد حجم الديون المستحقة للدول والمؤسسات الدولية على السودان مع ارتفاع الفوائد التعاقدية والتأخرية من العام 1992-2006م، ثم تصاعد حجم المديونية الأعمام اللاحقة بوتيرة متسارعة حتى العام 2011م مع موعدا انفصال دولة جنوب السودان عن السودان. حيث بلغ إجمالي التزامات السودان الخارجية 37,8 مليار دولار بنهاية عام 2009 مقارنة ب 35,7 مليار دولار بنهاية عام 2009م، وارتفعت جملة التزامات السودان الخارجية من 39,8 مليار دولار بنهاية عام 2011 إلى 41,4 مليار دولار بنهاية عام 2012م بمعدل زيادة 4% ويعزى ذلك لانفصال دولة جنوب السودان ونقص الموارد والاستدانة من المؤسسات الإقليمية، ثم ارتفعت التزامات السودان الخارجية مرة أخرى في العام 2013م وبلغت 44,4 مليار دولار بمعدل زيادة 4,3% وشملت الزيادة كل المصادر الدولية وتتمثل الزيادة في ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس بنسبة 5,2%

والدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة 4، 4% والمؤسسات الإقليمية الدولية بنسبة 3، 6% وديون البنوك التجارية بمعدل 3، 7%. وفي العام 2014م انخفضت التزامات السودان الخارجية حيث بلغت في مجملها 43، 7 مليار دولار بمعدل انخفاض 1، 8% ويعزى ذلك الانخفاض في المديونية إلى تحركات أسعار الصرف، حيث أن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى أدى إلى انخفاض كبير في مديونية نادي باريس وبعض مصادر التمويل الدولية، وارتفعت التزامات السودان الخارجية من 45 مليار دولار بنهاية العام 2015م إلى 45.400 مليار بنهاية العام 2016م وشملت كل مصادر التمويل الدولية وترجع الزيادة في المديونية بشكل أساسي إلى الزيادة في الفوائد وتقلبات سعر الصرف في العام 2016م، وفي العام 2017م ارتفعت جملة التزامات السودان الخارجية 48، 200 مليار دولار أي بمعدل زيادة 3، 2% وشملت كل مصادر التمويل الدولية، وفي العام 2018م ارتفعت جملة التزامات السودان الخارجية إلى 49، 9 مليار دولار وشملت كل مصادر التمويل الدولية. وارتفعت التزامات السودان الخارجية مرة أخرى من 50، 500 مليار دولار في العام 2019م إلى 77، 200 مليار دولار في العام 2020م بمعدل زيادة 52، 9% وشملت كل مصادر التمويل الدولية وساهمت الزيادة في الفوائد التأخرية المحسوبة وعدم السداد في موعده المحدد إلى الزيادة في المديونية.¹

النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993-2020م:

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة بالتالي يمكن استخدامه كمقياس لمستوى المعيشة وأيضاً كمقياس لمستوى رفاهية المجتمع، معظم الدول تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في هذا المؤشر المهم عبر الاهتمام القطاع الإنتاجي.

جدول (2): يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومعدل النمو الاقتصادي 1993-2020م (القيمة بالآلاف الجنيهات).

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو الاقتصادي	العام
86009	9.471.00	4.6	1993
175356.3	9.566.00	1.0	1994

¹ - التقارير السنوية لبنك السودان، خلال الفترة 1993-2021م.

4049.74	10.140	6.5	1995
11.312	10478.1	11.6	1996
11.998	16.137.4	6.1	م1997
12.986	21.935.9	8.2	م1998
13.536	27.058.8	4.2	م1999
14.672	33.662.7	8.4	م2000
16.256	40.658.6	6.4	م2001
17.232	47.756.1	6.7	م2002
18.316	55.733.8	6.1	م2003
19.257	68.721.4	6.4	م2004
20.344	85.707.1	8.7	م2005
22.353	98.718.8	10.4	م2006
24.158	114.017.5	8.3	م2007
26.032	127.746.9	7.8	م2008
28.110	141.707.3	6.1	م2009
29.300	162.204.0	5.5	م2010
27.000	186.689.9	5.1	م2011
27.300	243.412.8	1.1	م2012
280690	294.630.2	4.4	م2013
290411	475.827.8	2.7	م2014
304659	582.936.71	4.3	م2015
346200	693.514.0	4.9	م2016
773,467,7	35,900,000	5,2	2017
1,228,967,3	37,900,000	5,7	2018

1,950,330,2	36,200,000	1,3	2019
3,974,714,5	35,600,000	1,6	2020

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني وتقارير بنك السودان المركزي للفترة 1993-2020م

يلاحظ من الجدول (2) أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدل النمو الاقتصادي في تآرجح بين الزيادة والنقصان خاصة معدل النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الناتج، حيث كان معدل النمو الاقتصادي في 1993.6% ثم انخفض إلى 1.0% في العام 1994م، ثم ارتفع في عام 1995م إلى 11.6% ويعزى ذلك لارتفاع معدل النمو في قطاعي الزراعة والصناعة، وزاد معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ في متوسطة حوالي 5% في فترة الدراسة، مما يعني أن زيادة الإنفاق العام أدت إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة بعد دخول البترول كمكون أساسي في الصادرات عام 1999م.

وكذلك يشير الجدول (2) إلى أن النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط في فترة التسعينيات حوالي 6%، وتزايد النمو الاقتصادي بعد دخول البترول كمورد أساسي من مكونات الناتج المحلي، وقد بلغ النمو الاقتصادي 4.8% في عام 2000م ليصل إلى أعلى معدل له في عام 2006م ليبلغ حوالي 4.10%. أما في الفترة من (2008-2012) فقد حافظ معدل النمو الاقتصادي على معدل عالي مقاسا بالرقم العالمي للنمو (أعلى من 5%) إذ بلغ في المتوسط حوالي (1.6%) على الرغم من الأزمة المالية العالمية والحروب الأهلية المتعددة، أما الفترة (2013-2017) فبلغ معدل النمو حوالي 4% ويرجع ذلك لتأثر السودان بالانفصال دولة جنوب السودان وخروج البترول من الناتج بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها السودان.

من الجدول أيضا نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ارتفع من 5,2% في عام 2017م إلى 5,7% في العام 2018م نتيجة لارتفاع معدلات نمو القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وفي العام 2019 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1، 3 ثم إلى 1، 6 في العام 2020م على التوالي ويعزى ذلك لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي.

منهجية التحليل:

تحديد المتغيرات

يتضمن النموذج المقترح لتقدير دالة النمو الاقتصادي في السودان والذي يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل فيالتالي:

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي.

• المتغير المستقل: الدين العام.

الشكل الرياضي للنموذج:

تمت صياغة النموذج وفقا "للأشكال الرياضية التالية:

1/ الدوال الخطية:

وهي الدوال الخطية التي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$EG = B_0 + B_1 Debt + UT \dots \dots (1)$$

2/ الدالة اللوغاريتمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$\log (EG) = B_0 + B_1 \log (Debt) + UT \dots \dots (2)$$

حيث أن:

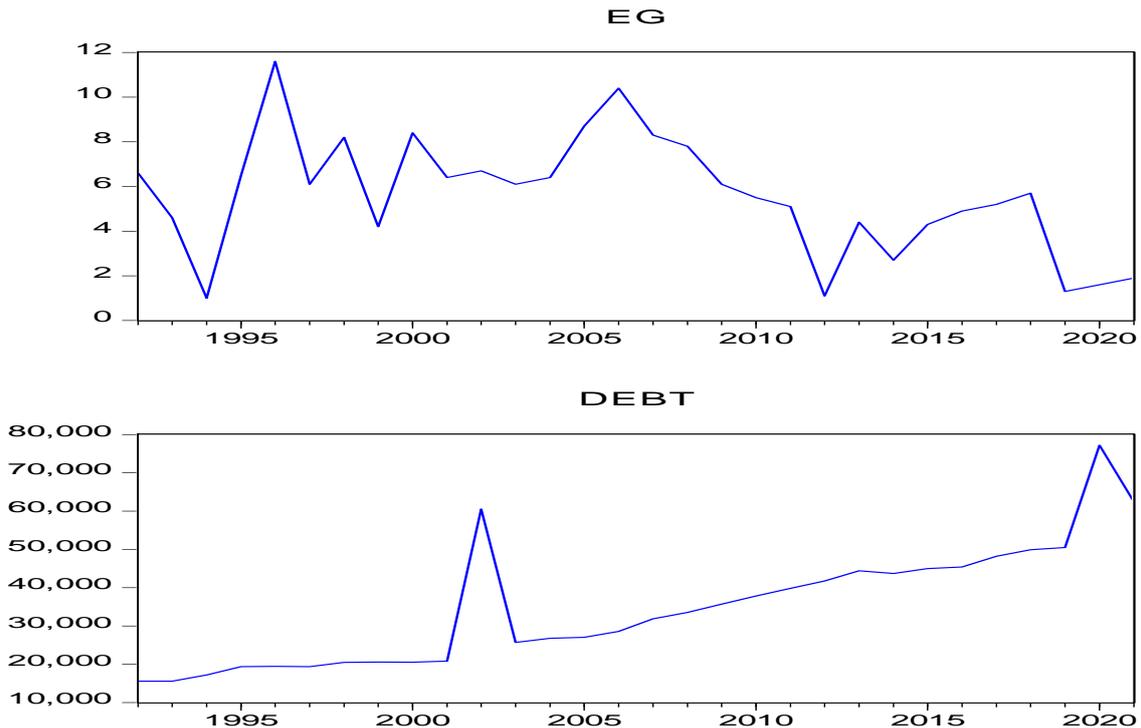
النمو الاقتصادي = EG (Economic Growth).

الدين العام = Debt.

المتغير العشوائي = Ut.

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة

الشكل البياني (1) يوضح تطور متغيرات الدراسة (نظرة تأملية)



المصدر: برنامج E-Views10

من الشكل أعلاه ومن خلال تطور الاتجاه العام للسلسلة واضح أن البيانات غير مستقرة حيث يلاحظ أن سلسلة معدل النمو الاقتصادي من بداية الدراسة وحتى 2010م كانت لا بأس بها يعني هنالك تزايد في معدلات النمو الاقتصادي إلا أنه من الملاحظ هنالك انخفاض واضح في معدلات النمو الاقتصادي خاصة بعد عام 2011م والسبب في ذلك هو انفصال الجنوب عن الشمال مما أفقد الدولة حصيلة 80% من عائد النفط بسبب انفصال الجنوب مما أدى إلى تزايد حصيلة الدين الخارجي، وعليه يمكن إجراء اختبار سكون السلاسل.

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller test statistic) عند مستوى معنوية 5%.

نتائج اختبارات جذور الوحدة: Results of Unit Root tests

جدول (3) نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختبارية	مستوى الاستقرار
النمو الاقتصادي	2.98	5.14	الفرق الأول
الدين العام	2.98	5.72	الفرق الأول

المصدر: برنامج E-Views10

يتضح من الجدول رقم (3) لقد تم استخدام اختبار (ADF) لاختبار سكون البيانات. لذا فقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% لمتغير (النمو) باستخدام اختبار (ADF) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير (5.14) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% والبالغة (2.98) مما يعني أن متغير (النمو الاقتصادي) مستقر في فروقه الأولى. كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% لمتغيرات (الدين العام) حيث يتضح أن القيمة المطلقة لاختبار المتغير (5.72) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% والبالغة (2.98) مما يعني أن متغير (الدين العام) مستقر في فروقه الأولى.

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج ARDL:

أولاً: اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد ويتم تحديد الفترات الزمنية المناسبة باستخدام معيار معلومات أكياكي ومعيار شوارتز ومعيار حنان وكوين ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تمتلك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدره أعلاه.

جدول رقم (4) يوضح اختيار فترات الإبطاء المناسبة

Dependent Variable: EG				
Method: ARDL				
Date: 02/12/23 Time: 21:04				
Sample (adjusted): 1995 2021				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (6 lags, automatic): DEBT				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 42				
Selected Model: ARDL(3, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob
EG(-1)	0.117267	0.187145	0.626611	0.5374
EG(-2)	0.194895	0.180517	1.079646	0.2920
EG(-3)	-0.202220	0.184540	-1.095804	0.2850
DEBT	-0.000104	3.20E-05	-3.235471	0.0038
C	8.999423	2.329482	3.863272	0.0008
Mean dependent var=5.76			$R^2=0.48$	
S.D. dependent var=2.64			$R^{-2}=0.39$	
Akaike info criterion=4.45			S.E.=2.06	
Schwarz criterion=4.69			Sum sq=93.66	
Hannan-Quinn criter= 4.52			F=5.16	

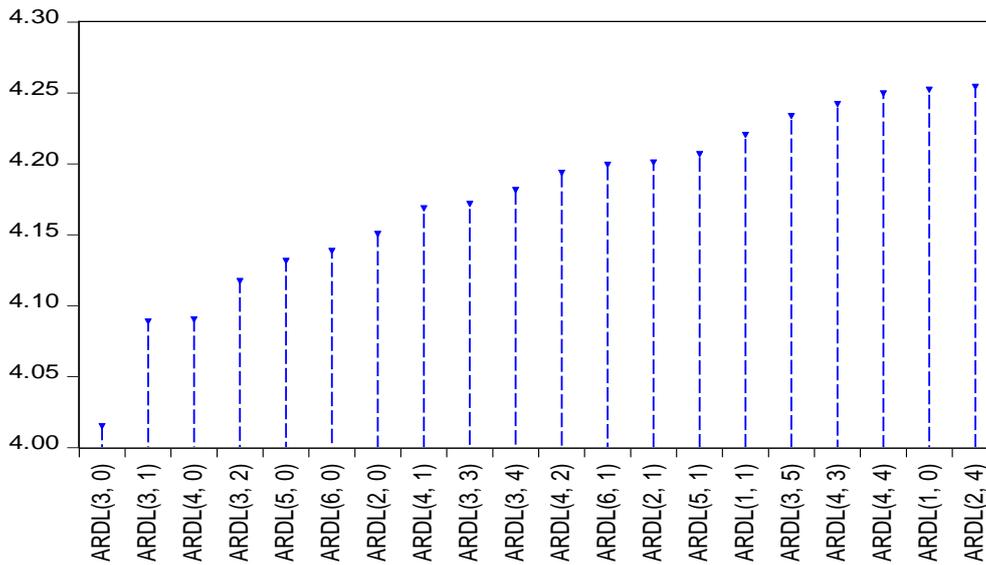
D-W= 2.25	Prob(F)=0.00436
-----------	-----------------

المصدر: برنامج E-Views10

يتضح من أعلاه أنه تم تحديد الفجوات المناسبة حيث تم اختيار الفجوة (3) للمتغير التابع والفجوة (0) للمتغير المستقل ولا يهم في هذه الخطوة التعليق على النتائج وإنما اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك.

الشكل (2): يوضح اختيار أفضل نموذج للدراسة وهو ARDL (3,0)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: برنامج E-Views10

جدول (5): يوضح اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك

F-Bounds Test: اختبار الحدود لمتغيرات الدراسة				
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	5.19	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
-	-	2.5%	4.18	4.79
-	-	1%	4.94	5.58

المصدر: برنامج E-Views10

يتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء (F) تحت العمود (Value) نجدها (5.19) ومقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول الحدود

والبالغة (4.16) وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من متغير النمو الاقتصادي إلى الدين الخارجي.

ثانياً: فحص النموذج من مشاكل القياس

1. اختبار مشكلة اختلاف التباين: Heteroscedasticity test

جدول (6) يوضح نتائج اختبار white

F-statistic	0.88	Prob. F(14,12)	0.595
Obs*R-squared	13.67	Prob. Chi-square	0.654

المصدر: برنامج E-Views10

من خلال الجدول (6) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختبار F و Chi-square أكبر من 5% وهذه دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

2. اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

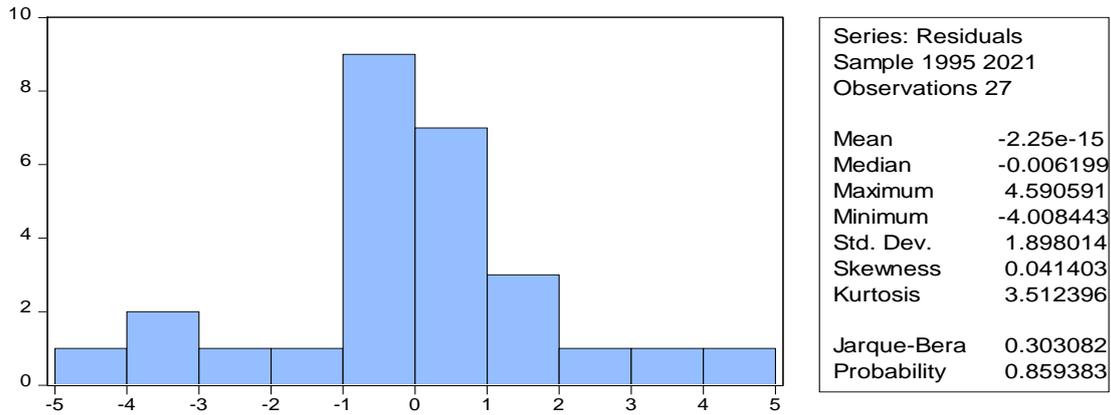
جدول (7): يوضح نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

F-statistic	1.55	Prob. F(14,12)	0.237
Obs*R-squared	3.62	Prob. Chi-square	0.164

المصدر: برنامج E-Views10

من خلال الجدول (7) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختبار F و Chi-square أكبر من 5% وهذه دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط تسلسلي للبواقي كما يؤكد ذلك اختبار (Jarque-Bera) في الشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية (Probability=0.86) وهي أكبر من 5% مما يدل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما يؤكد على ذلك مقياس الالتواء والتقلطح أيضاً.

شكل (3): يوضح التوزيع الطبيعي



المصدر: برنامج E-Views10

ثالثاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المشتق من نموذج (ARDL):

جدول (8) : يوضح تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعالم	الخطأ المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية - pro(t- test statistic)
C	10.11	1.32	7.61	0.0000
CointEq (-1)	-0.89	0.22	-4.12	0.0004
DEBT	-0.00012	3.43	4.32	0.0026
Adjusted R-squared=0.49		Durbin-Watson stat=2.25		

المصدر: نتائج تحليل Eviews10

يلاحظ من الجدول (8) أن معلمة (Error Correction Model) سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5% تقدر بـ (-0.89) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وهذه النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير والتي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة الى التوازن طويل الأجل أي بمعنى أن 89% من عدم التوازن في متغير الدين العام يتم تصحيحها خلال السنة من أجل العودة الى التوازن طويل الأجل. وعليه يمكن تقييم النموذج أعلاه من خلال ثلاثة معايير وهي: 1- المعيار الاقتصادي، 2- المعيار الإحصائي، 3- المعيار القياسي.

أولاً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

أ- العمود رقم (1) يشتمل على الثابت والمتغيرات التفسيرية.

ب- العمود رقم (2) يحتوي على تقديرات معالم المعادلة حيث يتضح فيه أن قيمة معامل الدين العام يساوي (-0.00012) الإشارة السالبة تعني وجود علاقة سلبية ما بين الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. أي كلما انخفضت معدلات الدين العام تزداد معدلات النمو الاقتصادي وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية وقيمة معامل الثابت (10.11) وهو يمثل معدل النمو الاقتصادي الذي لا يرتبط بالدين الخارجي وهي قيمة إيجابية ودالة إحصائياً.

ج- العمود رقم (3) يضم الأخطاء المعيارية وهي عبارة عن انحراف تقدير المعلمة عن القيمة الحقيقية لها، فكلما صغر الانحراف المعياري للمعلمة المعينة كلما دل ذلك على دقة تقديرها.

ثانياً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

1- العمود رقم (4) يظهر قيم t المحسوبة لتقديرات معالم النموذج حيث t المحسوبة لمعلمة الثابت تساوي (7.61) ولتقديرات معالم المتغير التفسيري (-3.39).

3- العمود رقم (5) يمثل القيم الاحتمالية (Prob (T-Test Statistic) لمعالم النموذج والتي يتم من خلالها تحديد ما إذا كانت المعلمة دالة إحصائياً أم لا ومن النتائج يتضح أن معلمة الثابت معنوية حيث بلغت (0.0000) وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الثابت معنوي كما بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الدين العام (0.0026) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل الدين العام معنوي لوجود علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي.

4- يظهر أسفل الجدول (8) أيضاً معامل التحديد (R^2) ويستخدم لقياس القدرة التفسيرية لنموذج ومن الجدول يتضح انه يساوي $R^2=0.49$ وهذا يعني أن المتغير (DEBT) استطاع أن يفسر بنسبة 49% من التغيرات التي تطرأ على متغير النمو (EG) والباقي قدره 51% يعود إلى المتغير العشوائي (u) وهذا يدل على جودة توفيق النموذج لحد ما وعليه يعتبر النموذج قد اجتاز المعيار الإحصائي.

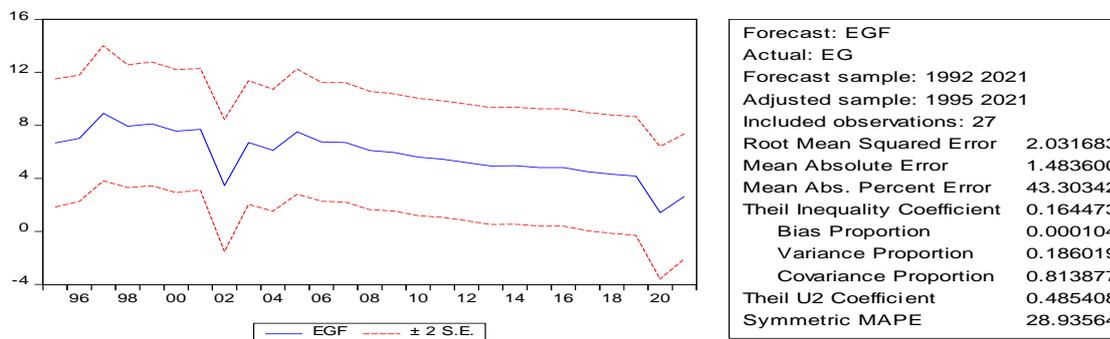
ثالثاً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

- أسفل الجدول (8) تظهر بعض الاختبارات القياسية تفصيلها كالتالي:

- اختبار (D.W) يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي أو أخطاء النموذج وهو يساوي (2.25) وبالرجوع إلى القيمة الجدولية التي تتراوح ما بين (1.5 إلى 2.5) يلاحظ أنها تقترب من القيمة المعيارية مما يعني أن النموذج لا يعاني من المشكلة أعلاه.

رابعاً: اختبار مقدرة النموذج على الاستشراف:

الشكل (4): يوضح مقدرة النموذج على الاستشراف:



المصدر: نتائج تحليل Eviews10

يلاحظ من الشكل أعلاه ومن خلال قيمة معامل تايل التي بلغت (0.164) وهي تقترب من الصفر مما يعني أن النموذج ذو قوة استشرافية عالية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- أثبتت نتائج الدراسة أن قيمة الثابت بلغت (10.11) وهي قيمة موجبة وتدل على قيمة النمو الاقتصادي عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

2- قيمة معامل الدين العام بلغت (-0.00012) وهي قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة معاكسة بين الدين العام والنمو الاقتصادي. أي كلما انخفضت معدلات الدين العام تزداد معدلات النمو الاقتصادي وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

3- من خلال نموذج (Error Correction Module) إن جميع متغيرات الدراسة مطابقة للنظرية الاقتصادية، وإن المتغير التفسيري الدين العام يخالف النظرية الاقتصادية ولكنه يتأثر في المدى الطويل.

4- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وإن النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير والتي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى التوازن طويل الأجل، بمعنى إن نسبة (-0.89%) من عدم التوازن في النمو الاقتصادي يتم تصحيحها خلال السنة من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

ثانياً: التوصيات:

- 1- توجيه الدين العام إلى القطاعات الإنتاجية بدلاً من القطاع الاستهلاكي حتى يكون له انعكاس إيجابي على النمو الاقتصادي.
- 2- استلام الديون الخارجية في شكل مدخلات إنتاج حتى تساهم في عملية الإنتاج بدلاً من المدفوعات النقدية التي يتم استخدامها في عملية شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.
- 3- خلق اتفاقيات مع الدول المدينة لإعفاء الديون وأعبائها.
- 4- خلق فرص استثمارية وشراكات إنتاجية لإنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية حتى توجه القروض إلى قطاعات إنتاجية بدلاً من شراء السلع الاستهلاكية الضرورية ويكون لها انعكاس إيجابي على الاقتصاد.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أحمد عزت محمود المتولي وآخرون، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 8 سبتمبر 2021م.
- 2- بوشنب موسى وخميس كريم، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1990-2019م باستعمال المربعات الصغرى المصححة كلياً، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، يونيو 2021م.
- 3- توادر ميشيل، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة "حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض، 2006.
- 4- عبد الرحمن حسن على حمد، اقتصاديات المالية العامة، الخرطوم، لنا للطباعة والنشر، 2016.
- 5- عبد القادر غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر " الفترة الممتدة بين 1990 - 2006.
- 6- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

- 7- منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة قياسية مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 8، جامعة سوهاج، كلية التجارة أكتوبر 2020م.
- 8- موسى الفاضل مكي، تطور أداء القطاع الخارجي في السودان خلال الفترة 1992-2015م، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد الثاني والثمانون، ديسمبر 2016م.
- 9- التقارير السنوية لبنك السودان وحدة الدين الخارجي، للفترة 1993-2020م.
- 10- وزارة المالية والاقتصاد الوطني وتقارير بنك السودان المركزي، للفترة 1993-2020م.

List of references:

- 1- Ahmed Ezzat Mahmoud AL-metwally and others, external indebtedness and its impact on economic growth, Arab democratic center, berlin, September 2021.
- 2- Boushanab mousa and khamis karim, the impact of external debt on economic growth in Tunisia during the period 1990-2019 using fully corrected least squares, international journal of economic performance, volume, issue 1, june 2021, university of Mohamed bouguera boumerdes, faculty of economic, commercial and facilitation sciences.
- 3- Toadero Michel, economic development, translated by Hussein Hassan hammoud, dar almarikh Riyadh, 2006.
- 4- Abdul rahman Hassan ali hamad, economics of public finance, Khartoum, lina for printing and publishing abdelkader ghattas, titled the impact of foreign trade liberalization on economic growth case study Algeria 2016.
- 5- mohamed nagy Hassan khalifa, economic growth- theory and concept, Cairo publishing house, Cairo 2001.
- 6- Manal gaber morsi, the impact of external debt on economic growth in Egypt an econometric study, politics and economics journal issue 8 October 2020, sohag university, faculty of commerce.

- 7– Muse al fadil makki, the development of the performance of the external sector in sudan during the period 1992–2015, banker magazine central bank of sudan, issue 8 December 2016.
- 8– Annual reports of the bank of sudan, various years – external debt unit.
- 9– Ministry of finance and national economy and central bank of sudan reports – data for different years.